لام الأمر

والجزم بها مضمرة بين النحويين

(دراسة وصفية)

د . أحمد محمد عبد الفتاح حسين

أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة الملك خالد

كلية العلوم والآداب بنين - فرع تهامة

مدرس اللغويات بجامعة الأزهر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠م

لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

أحمد محمد عبد الفتاح حسين
أستاذ مساعد، النحو والصرف، كلية العلوم والآداب بنين، فرع تهامة، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
مدرس، اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، دسوق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: amohmed@kku.edu.sa

ملخص البحث

تغَيَّتْ هذه الدراسة الكشف عن لام الأمر الجازمة للفعل المضارع، واختلاف النحويين حول الجزم بها وهي مضمرة، فهي تدور حول محورين تمثَّل الأول منهما في الكشف عن معنى الأمر، وخروجه عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر، وصيغ الأمر الأربعة عند النحويين، ولام الأمر وما يتعلق بها من أحكام، فأبانت عن تسميتها ودلالتها، ودخولها على الفعل المضارع كثرةً وقلةً، وتحريكها، وتسكينها إذا سبقت بحرفي العطف الواو والفاء، وحمل "ثم" عليهما. وتمثَّل المحور الثاني في الكشف عن اختلاف النحويين حول الجزم بها مضمرةً، فتتبعتْ الدراسة أقوال النحويين وما استشهدوا به مفصَّلًا، فتوصلتْ إلى أن في المسألة أقوالًا خمسة، ثلاثةً اشتهر ذكرها في مدونات النحو، وقولَيْن ندر ذكرهما، وبعد العرض والتحليل خلصت الدراسة إلى ترجيح مذهب سيبوية وجمهور النحويين مع ذكر أدلة الترجيح، وأوصت الدراسة بالحاجة لدراسة توجيهات النحويين لما ورد من شواهد سماعية.

الكلمات المفتاحية: لام الأمر، الجزم، مضمرة، الفعل المضارع، النحو، أحمد، حسين.

Iam the command and its assertion is implicit in the grammarians (descriptive study)

Ahmed Mohamed Abdel Fattah Hussein
Assistant Professor of Grammar and Morphology at King Khalid University, College of Science and Arts, Benin - Tihama Branch
Linguistics teacher at Al-Azhar University, College of Islamic and Arabic Studies for Boys, Desouk
Email: amohmed@kku.edu.sa

Abstract: This study changes the disclosure of the affirmative imperative of the present tense verb, and the grammatical disagreement about asserting it and it is implicit. It revolves around two axes, the first of which is the disclosure of the meaning of the command, and its departure from its true meaning to another meaning, and the four imperative forms of the grammarians, the blame of the matter and what is related It has rulings, so it indicated its name and its connotation, its entry into the present tense verb in abundance and a few, its movement, and its sedation if it was preceded by the two letters of sympathy and waw and wala, and then carrying "then" on them.

The second axis was to reveal the difference of grammarians about the assertion of it in its entirety, and the study followed up the sayings of the grammarians and what they cited in detail, so it came to the conclusion that there are five sayings in the matter, three of which are well known in the grammar codes, and two sayings that are rarely mentioned. And the majority of grammarians with mention of the evidence of weighting, and the study recommended the need to study the directions of the grammarians because of the aural evidence.

Key words: imperative imperative, assertive, implicit, present tense, grammar, Ahmad, Hussain.

شكر وتقدير

هذا البحث تمَّ دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية (رقم المشروع ٦٠/ ١٤٤١هـ)

Acknowledgements

The authors extend their appreciation to the Deanship of scientific Research at king Khalid University for funding this work through General Research Project under grant number " 60-1441 GRP "

المقدمة

حمدًا لله، وصلاة وسلامًا على رسوله أشرف الخلق، وحبيب الحق، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد :

فإن استعمال لام الأمر واردٌ بكثرة شعرًا ونثرًا، لاسيما في القرآن الكريم؛ مما يستدعي من الباحث في العربية النظر والتأمل في أحكامها، والوقوف عند شواهدها، و قد عُرِضَتْ أحكامها في بعض كتب النحو عرضًا موجزًا، ودرست في بعضها دراسة لا تجمع شتاتها، فلم تُوقَفْ دراسةٌ – فيما أعلم – عليها وحدها تناولت جميع جوانبها، فرأيت جَمْعَ نِثارها، والمؤالفةَ بين أحكامها هدفًا يُدعى إليه، وتمَسُّ الحاجةُ ؛خدمةً للقرآن الكريم، وضبطا للاستعمال العربي، فسعت الدراسة للإبانة عن ذلك في محورين: تمثل الأول في الكشف عن معنى الأمر، وخروجه عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر كالدعاء والتهديد، وتعيين صيغ الأمر الأربعة عند النحويين والفرق بينها، وأوضحت الدراسة ما يتعلق بلام الأمر من أحكام، حيث أبانت عن تسميتها ودلالتها، وحكم دخولها على أنواع الفعل المضارع كثرةً وقِلَّةً، وتحريكها بالكسر والفتح، وتسكينها إذا سُبِقت بحرفي العطف الواو والفاء، والخلاف بين النحويين في إسكانها بعد حرف العطف " ثُمَّ " حمْلًا على أختيها.

وتمثل المحور الثاني في الكشف عن اختلاف النحويين حول الجزم بها مضمرةً، فتتبعتْ الدراسة أقوال النحويين وما استشهدوا به مفصَّلًا، فتوصلتْ إلى أن في المسألة أقوالًا خمسة، ثلاثةً اشتهر ذكرها في مدونات النحو، وقولَيْن ندر ذكرهما، وبعد العرض، والتحليل، والتدليل خلصت الدراسة إلى ترجيح مذهب سيبوية وجمهور النحويين مع ذكر أدلة الترجيح، وما رُدَّ به على المذاهب الأخرى .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أحكام لام الأمر دراسة شاملة؛ ليسهل تناولها، وإبراز موقف النحويين من الجزم بها مضمرة، وإبانة ما استشهدوا به من كلام

العرب، والوقوف على أرجح الآراءالنحوية للمسائل الخلافية حولها، كما يهدف إلى استجلاب رؤى للنحويين لايمكن إغفالها، وعرض آرائهم بعبارة سهلة واضحة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى دراسة لام الأمر من جهات مختلفة متعددة؛ حيث لم تتناولها دراسة – فيما أعلم – دراسة شاملة، وإن تناولتها بعض كتب النحو كمغني اللبيب لابن هشام، والجنى الداني للمرادي، ولكنها ما زالت في حاجة إلى جمع أحكامها دراسةً وتوضيحًا، وعرض آراء النحويين حولها اختلافًا واتفاقًا، مع ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على بعض المذاهب حول مسائلها وأحكامها من جهتها، وصولًا للراجح منها .

الدراسات السابقة :

لام الأمر تناولها النحويون بالدراسة في كتبهم، والجزمَ بها مظهرةً ومضمرةً، وعرض بعضهم لبعض المسائل الخلافية دون البعض، فكانت الحاجةُ لجمع الآراء وتفصيلها، وقد تتبعت ما أمكنني أن أتتبعه من دراسات سابقة، فوجدت المعتبر منها دراسة واحدة فقط بعنوان: " حذف الجازم مع بقاء عمله " للدكتور خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي، نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد الرابع والثلاثين، الجزء الثاني لسنة ٢٠١٦ م، وهو بحث طويل جاء في ثمانين صفحة، قسمه ثلاثة مباحث؛ ارتبط الثاني منها ببحثي ؛ حيث جاء بعنوان "حذف لام الأمر وبقاء عملها "، وقد أفدت منه كثيرًا، وهو بحث قيِّمٌ مفيد، إلا أن بحثي تميز بدراسة أحكام لام الأمر، وهو مالم تتناوله الدراسة السابقة، كما جاءت دراستي خاصة بلام الأمر، وجمعت الدراسة السابقة بين لام الأمر وغيرها، فضلًا عن الاختلاف عرضًا، واستدلًا، واستنباطًا، وتحليلًا، وبالجُمْلة حاولتُ في دراستي إعطاء صورة شاملة حول لام الأمر، وليس دراسة جانبًا من جوانبها .

منهجية البحث :

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي في الغالب، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي؛ حيث جمعت أقوال

النحاة وأدلتهم، ثم تناولت أدلتهم السماعية والقياسية بالعرض وشيء من التحليل .

خطة البحث :

يتكون البحث من مبحثين، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة، وفهرس فني على النحو االتالي :

المقدمة: وفيها عنوان البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجيته، والخطة التي سار عليها،

وما تشتمل عليه من مباحث.

المبحث الأول: صيغ الأمر، والأحكام المتعلقة بلام الأمر، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: صيغ الأمر عند النحويين، وخروجه عن معنى الإيجاب .

المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بلام الأمر .

المبحث الثاني: ضعف عوامل الأفعال، والجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: ضعف عوامل الأفعال .

المطلب الثاني: الجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين .

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات التي توصل إليها البحث .

الفهرس الفني: ويشمل ثَبَتُ المصادر والمراجع .

المبحث الأول

صيغ الأمر والأحكام المتعلقة بلام الأمر

المطلب الأول

صيغ الأمر عند النحويين

الأمر في اللغة نقيض النهي، ومنه أمره به، وأمره إيَّاه يأمره أمرًا وإمارا فأتمر أي: قبل أمره، والأمير ذو الأمر، والأمير الآمر[١]، وائتمرت ما أمرتني به: امتثلت، وفلان مؤتمر: مستبد، وفلانة مطيعة لأميرها أي لزوجها[٢] فالأمر صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء قال الهاشمي:" الأمر: هو طلب حصول الفعل من المخاطب: على وجه الاستعلاء مع الإلزام "[٣]، وقد حدد النحويون صيغ الأمر بأربع صيغ [٤]هي: فعل الأمر مثل: قمْ، واكتبْ، اسم فعل الأمر مثل: هاتِ، وصهْ، المصدر المنصوب مثل قول قطرى ابن الفجاءة :[٥]

فصبرًا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع

الفعل المضارع المقرون بلام الأمر مثل قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾[٦]، والفعل المضارع يدل على الأمر بلام الأمر الداخلة عليه حيث حولت معناه من الخبر إلى معنى إنشائي، فالأمر كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى، وهذا المعنى

---

١ . اللسان لابن منظور " أمَرَ" بتصرف ١ / ٢٠٣ – ٢٠٤ .

٢ . أساس البلاغة للزمخشري " أمر " ١ ٣٣ .

٣ . جواهر البلاغة ٧١/١ .

٤ . ينظر: الكتاب ١/ ١٣ – ١٧، الصول ٢ / ١٤٥ .

٥ . من بحر الوافر من مقطوعة لقطري بن الفجاءة الخارجي، وهي في القتال والتحميس له، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٣٢، والأشموني ١ / ٤٧٤، التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٠١ .

٦ . الحج، الآية : ٢٩ .

مطلوب تحقيقه فى زمن مستقبل، ولا بد فى فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته؛ فمثل "لِتخْرجْ"، ليس فعل أمر؛ بل هو فعل مضارع، مع أنه يدل على طلب شيء ليحصل فى المستقبل؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التى فى أوله، لا من صيغة الفعل نفسها [١]، واسم الفعل لا يسمى أمرا فى اصطلاح النحاة، ويسمى أمرا فى اصطلاح أهل المعانى، وقد عده صاحب المفصل أمرا [٢]

- خروج الأمر عن معنى الإيجاب والإلزام

تخرج صيغ الأمر عن معناه الأصلي وهو (الإيجاب والإلزام) إلى معان أخرى: تستفاد من سياق الكلام، وقرائن الأحوال كالدعاء كقولنا في الدعاء " رب اغفر لي "، و الالتماس لمن يساويك – أعطني القلم أيها الأخ، والإرشاد – كقوله تعالى﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ﴾[٣]، والتهديد كقوله تعالى﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٤] والتعجيز كقوله تعالى﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[٥]، والإباحة كقوله تعالى﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[٦] ونحو: اجلس كما تشاء، والتسوية كقوله تعالى﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ﴾[٧]، والإكرام

---

١ . ينظر: النحو الوافي ١/ ٤٨ .
٢ . ينظر: عروس الأفراح للسبكي ١/ ٤٦٥.
٣ . البقرة، من الآية : ٢٨٢ .
٤ . فصلت، من الآية: ٤٠ .
٥ . البقرة، من الآية: ٢٣ .
٦ . البقرة، من الآية: ١٨٧ .
٧ . الطور، من الآية: ١٦ .

كقولــه تعــالى ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾[1]، والتمنــي كقــول امــرىء القيس[2]

ألاَ أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الاصباح منك بأمثل

والتخيير –نحو: تزوج هنداً أو أختها [3] قال سيبويه: "واعلم أَنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى، وإنما قيل:" دعاءٌ " ؛ لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْيٌ، وذلك قولُك: اللهمَّ زيداً فاغفرْ ذنبَه، وزيدا فأَصلحْ شأنَه، وعَمْراً لِيَجْزِه اللهُ خيراً "[4].

١ . الحجر، من الآية : ٤٦ .
٢ . من الطويل، لامريء القيس في ديوانه ٤٩/١، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٧١، وعروس الأفراح ١/ ٤٦٥ .
٣ . ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي ١ / ٧١ – ٧٢ .
٤ . الكتاب ١/ ١٤٢ .

المطلب الثاني

الأحكام المتعلقة بلام الأمر

يمكن إيجاز الأحكام المتعلقة بلام الأمر فيما يلي:

الأول: تسميتها ودلالتها :

ذكر النحويون أنواع اللام، ومعنى كل نوع منها فهي عند الزجاجي إحدى وثلاثون لاما[١]منها: لام التعريف، ولام التعجب، ولام الجحود، وقد ذكر ذلك مستقصى مما لا داعي لذكره، و من تلك الأنواع لام الأمر وهي المكسورة الداخلة على الفعل المضارع في مقام الأمر والدعاء، و تختص بالدخول على الفعل المضارع، الموضوعة أصالة لطلب الفعل، وسماها بعض النحويين بلام الأمر للنظر إلى ما يدل عليه ظاهر الفعل من الأمر، وبعضهم بلام الطلب؛ لأنها قد تكون للأمر كقوله تعالى ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[٢]، وللدعاء كقوله تعالى ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾[٣]، وللتهديد كقوله تعالى ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٤]، وغير ذلك من المعاني المذكورة آنفا مما يخرج بها الأمر عن معنى الإيجاب واللزوم، قال الأبذيُّ: " والجوازمُ على قسمين: منها ما يجزمُ فعلاً واحداً، وهي: لَمْ، ولَمَّا، أَلَمْ، أَلَمَّا، لام الأمر، والدعاء، ولا في النهي والدعاء، ومنها ما يجزمُ فعلين (وهي): إن إلى آخرها"[٥] وقال ابن الأثير: "وأمّا"لام" الأمر؛ فكقولك: ليخرج زيد، وليضرب عمرو بكرا" [٦]،

---

١ . ينظر : اللامات للزجاجي ٣٢ – ٣٣، منازل الحروف للرماني ٢٢، ٢٤ .

٢ . الطلاق، من الآية: ٧ .

٣. الزخرف، من الآية : ٧٧ .

٤ . الكهف، من الآية : ٢٩ .

٥ . الحدود في علم النحو ٤٦٦ .

٦ . البديع في علم العربية ١/ ٦٢١، وقد اخترت التسمية بلام الأمر في عنوان البحث مراعاة للمعنى الظاهر.

وقال ابن مالك: "والنحويون يسمونها لام الأمر، لأنه الأصل فيها "[١]، وقال ابن عقيل: " ولا تجزم إلا فعلاً واحداً، ويسميها الأكثرون لام الأمر، لكثرة ورودها فيه، وهو الأصل فيها نحو: ليقم زيد، والطلب أعم لدخول الدعاء نحو: ليغفر الله لزيد" [٢]، وقال المرادي: " والأولى أن يقال: لام الطلب، ليشمل: الأمر نحو ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [٣]، والدعاء نحو﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٤]، قيل: والالتماس، كقولك لمن يساويك: لتفعل، من غير استعلاء؛ وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس"[٥]، وقد تخرج عن الطلب إلى غيره كما أن يراد بها ومصحوبها الخبر كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٦]، فالجملة حينئذ إنشائية في اللفظ خبرية في المعنى، والمعنى مدَّ له الرحمن أي أمهله، ومدَّ له في العمر، فأخرج على لفظ الأمر إيذانا بوجوب ذلك قال القرطبي: "أيْ فلْيدعْه في طغْيان جهْله وكفْره، فلفْظه لفْظ الْأمْر ومعْناه الْخبر، أي: من كان في الضلالة مدَّه الرحْمن مدًّا حتى يطول اغْتراره فيكون ذلك أشدَّ لعقابه" [٧]، وقال أبوحيان: " ويحتمل أن يكون خبرا في المعنى وصورته صورة الأمر، كأنه يقول: من كان ضالا من الأمم فعادة الله له أنه يمدد له ولا يعاجله حتى يفضي ذلك إلى عذابه في الآخرة "[٨]، ولذلك آثرنا التسمية بلام الأمر؛ لأنه الظاهر والأكثر.

---

١ . شرح التسهيل ٤/ ٥٨ .
٢ . المساعد ٣/ ١٢١.
٣ . الطلاق، من الآية: ٧ .
٤ . الزخرف، من الآية : ٧٧ .
٥ . الجنى الداني ص ١١٠ وانظر: مغني اللبيب ٣ / ٢١٧ .
٦ .مريم، من الآية : ٧٥ .
٧ . الجامع لأحكام القرآن ١١ / ١٤٤ .
٨ . البحر المحيط ٧ / ٢٩١ .

الثاني: دخولها على الفعل المضارع:

تختص لام الأمر بالفعل المضارع، وتقتضي جزمه وتخليصه للاستقبال، لكن دخولها على الفعل المضارع يختلف قلة وكثرة من حيث نوع الفعل المضارع، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

أولًا: ما يكثر دخول لام الأمر عليه من أنواع الفعل المضارع:

يكثر دخول لام الأمر على الفعل المضارع المبني للمفعول مطلقا عند النحويين سواء أكان لمتكلم أم مخاطب أم غائب نحو: لِأُكْرَمْ، و لِتُكْرَمْ، ولِيُكْرَمْ، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسند إلى الغائب نحو: لِيُكْرِمْ محمدٌ ضيفه، قال الزجاجي: " لام الأمر جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب كذلك أصل دخولها كقولك: ليذهب زيد، وليركب عمرو، ولينطلق أخوك قال الله ﷻ: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[1]، وقال: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ ﴾[2]"[3]، وقال ابن مالك: " وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم وحده أو مشاركا، وفعل ما لم يسم فاعله مطلقا، كقولك: ليقم زيد، وقوله - ﷺ -: "قوموا فَلأُصَلِّ لكم"[4] وقولهم: لتُعْنَ بحاجتي، وليُزْهَ زيدٌ علينا، فاللام في كل هذا واجبة الذكر "[5]، وقال المرادي: "واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه، إلا باللام، سواء أكان للمتكلم، نحو: لأُعْنَ بحاجتك، أم للمخاطب، نحو: لِتُعْنَ بحاجتي، أم للغائب، نحو: لِيُعْنَ زيد بالأمر، وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿لِيُنفِقْ

١ . الطلاق، من الآية: ٧ .
٢ . النور، من الآية : ٥٨ .
٣ . اللامات للزجاجي ص ٩٢ .
٤ . العنكبوت، من الآية، ١٢ .
٥ . شرح التسهيل ٤/ ٥٩ .

ذُو سَعَةٍ ﴾[1]، أو متكلم مفرد، نحو قوله في الحديث قوموا فلأصل لكم، أو مشارك، نحو ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[2] فكذلك "[3]، وعدَّ بعض النحويين[4] دخول اللام في أمر المتكلم قليلا لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا على سبيل المجاز .

علة الكثرة: -

علة كثرة دخول لام الأمر على المضارع المبني للمفعول، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسند إلى الغائب اختلاف الآمر والمأمور؛ قال ابن هشام: "وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو: لِتُعْنَ بحاجتي، أو الخطاب نحو: ليقم زيد أو كلاهما نحو: لِيُعْنَ زيد بحاجتي:"[5].

ثانيًا: ما يقل دخول لام الأمر فيه من أنواع الفعل المضارع:

دخول اللام في فعل المخاطب قليل عند النحويين، وعلل ابن هشام ذلك بقوله:" وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة " افْعَلْ " غالبا، نحو: قمْ و اقْعُدْ "[6] ومن غير الغالب قراءة زيد بن ثابت، والكسائي فيما روي عن النبي – ﷺ –﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[7]" فلتفرحوا "[8] بالتاء أمرا للمخاطب، وقراءة الجمهور بالياء أمرا

---

١ . العنكبوت، من الآية، ١٢ .

٢ . العنكبوت، من الآية : ١٢ .

٣ . الجنى الداني ١١٠ – ١١١ .

٤ . ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٢٢٥ .

٥ . مغني اللبيب ٢/ ٢٢٤ . ٢٢٥ .

٦ . مغني اللبيب ٢ / ٢٢٤ .

٧ . يونس، من الآية : ٥٨ .

٨ . ينظر القراءة المقتضب للمبرد ٢/ ١٣١، اللامات للزجاجي ص٩٢، جامع البيان للطبري ١٥ / ١٠٩، البحر ٦ / ٧٦، ومغني اللبيب ٢ / ٢٢٦، شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٠، البديع لابن الأثير ١/ ٦٢٢، طيبة النشر للجزري ١ / ٢٤٩.

للغائب، قال المبرد: " فهذا مجزوم جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر " [١]، وقال أيضا: " فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب نحو قول القائل قم ولأقم معك، فاللام جازمة لفعل المتكلم ولو كانت للمخاطب لكان جيدا على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم: " افعل" عن " لتفعلْ "، وروي أن رسول الله قرأ " فبذلك فلتفرحوا" بالتاء" [٢]، وقال ابن يعيش: " وأمّا إذا كان المأمور حاضرًا، لم يُحْتَجْ إلى اللام من قبل أن المواجهة تُغني عنها، وربّما جاءت اللام مع فعل المخاطب" [٣]، وقال ابن مالك: " والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام ومن حرف المضارعة، وقد لا يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبيّ: (فبذلك فلْتَفْرحوا) [٤]، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "لِتأخذوا مَصافَّكم" وهو قليل، والكثير المعروف في كلامهم مجيء أمر الفاعل المخاطب مجردا من اللام ومن حرف المضارعة مجعولا آخره كآخر المجزوم"[٥]، وقال ابن هشام: "وَأَقل مِنْهُ[٦] دُخُولهَا فِي فعل الْفَاعِل الْمُخَاطب "[٧] وقد عدَّ الأخفش إدخال اللام في أمر المخاطب لغة رديئة وعلل ذلك بقوله: " وهي لغة للعرب رديئة، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "افْعَل"؛ يقولون: "لِيَقُلْ زَيْدٌ" لأنك لا تقدر على "افْعَل"، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: "قُلْ" ولم تحتج إلى اللام "[٨].

---

١ . المقتضب ٢ / ١٣١.
٢ . المقتضب ٢/ ٤٥ .
٣ . شرح المفصل ٤ / ٢٦٤ .
٤ . يونس، من الآية : ٥٨ .
٥ . شرح التسهيل ٤/ ٦٠ .
٦ . أي: من دخولها على فعل المتكلم .
٧ . مغني اللبيب ٢/ ٢٢٥ . ٢٢٦ .
٨ . معاني القرآن ١/ ٣٧٥ .

الثالث: تحريكها بالكسرة:

حركة لام الأمر الكسر، وعلل ابن جني تحريكها بالكسر بقوله: "واعلم أن هذه اللام الجازمة أيضًا حرف مفرد جاء لمعنى كواو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي أن تفتح كما فتحن؛ إلا أن العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء، ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه؛ فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: لزيد مال، ولجعفر، للفرق بينها وبين لام لابتداء، كذلك أيضًا وجب كسر هذه اللام، لأنها في الأفعال نظيرة تلك الأسماء، ولو قال قائل: إنما كسرت لام الأمر للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين؛ لكان قولًا قويًا، ألا ترى أنك تقول: "إن زيدًا لَيضربُ"، أي: لضارب، فكرهوا أن يقولوا في الأمر: "إن زيدًا لِيضربْ"، فيلتبس بقولك: "إن زيدًا لضارب، فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إن زيدًا لِيضربْ؛ فتجعل خبر "إنَّ" أمرًا حتى تخاف التباسه بالخبر في قولك: "إن زيدًا ليضربُ"؟، فالجواب: أن ذلك جائز "[1]، وفتحها عن الفراء لغة سليم، وعنه أيضا تفتح بفتحة تاليها، قال الفراء:" وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون لَيَقُمْ زيد" [2]، وقال ابن جني :" كما أن لام الجر قد تفتح مع المظهر فيما حكيناه من قراءة سعيد بن جبير: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[3]، وغير ذلك، فكذلك قد فتحت لام الأمر فيما حكيناه عن الفراء من قولهم: "لَيَقُمْ زيد"، والعلة في فتح هاتين اللامين في هذه المواضع القليلة أن أصل حركتهما الفتح، فربما خرجتا على

١ . سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٦ .
٢ . معاني القرآن للفراء ٢٥٨/١ .
٣ . إبراهيم، من الآية : ٤٦، بفتح اللام من " لتزول " .

أصلهما"[١]، فالفتح في اللام لفتحة تاليها؛ ليكون الانتقال من فتح لام الأمر إلى فتح حرف المضارعة، وعقب ابن جني على قول الفراء بقوله: "وزعم الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: "لِيُكرم زيد عمرًا"، و"لتعلم ذلك"[٢]، قال السيوطي: " بِخِلَاف مَا إِذا انْكَسَرَ نَحْو لتِيذنْ أَو ضم نَحْو لتُكرمْ " [٣]، وجعل الزجاج فتح اللام خطأ، ونقل ما حكاه الفراء بقوله: " وحكى الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك ليجلِس، فقالوا لنجْلِسْ ففتحوا، وهذا خطأ لا يجوز فتح لام الأمر لئلا تشبه لام التوكيد، وقد حكى بعض البصريين فتح لام الجر نحو قولك: المال لِزَيْدٍ، تقول: المال لَزَيدٍ وهذه الحكاية في الشذوذ كالأولى، لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدَمَاءُ الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين روَوا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية، إلا أن الذي سمع منهم مخطئ " [٤]

الرابع: إسكانها:

إذا سبقت لام الأمر بحرفي العطف الواو والفاء فالغالب إسكانها، وشبههما سيبويه بالضمير " هو، وهي " في إسكانهما، وعلل التسكين بطلب الخفة في قوله: " فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم، وصارت تستعمل كثيراً، فأسكنت في هذه الحروف استخفافاً، وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها، وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فلينظر وليضرب، ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة

١ . سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨ .
٢ . سر صناعة الإعراب ٦٣/٢ .
٣ . همع الهوامع ٢/ ٥٤٠ .
٤ . معاني القرآن وإعرابه ٩٨/٢ .

في اللام على حالها"[١]، وقال ابن جني: "ومتى اتصل بهذه اللام من قبلها واو العطف أو فاؤه فإسكانها للتخفيف جائز، وذلك قولك: وليقم زيد؛ فليقعد جعفر؛ وإنما جاز إسكانها لأن الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام؛ فأشبهت اللامُ لاتصالها بما قبلها، واحتياجه إليها الخاء من "فَخِذ"، واللام من "عَلِم"، فكما تقول: فخْذ، وعَلْم الله ذاك؛ كذلك جاز أن تقول: فليقم، وليقعد " [٢]، فتشبيههم (فلْيقم)، (و لْيَقعد) بـ (فَخِذٍ) و (عَلِمَ) خلطوا الفاء والواو في اللفظ بلام الأمر وحرف المضارع، وصارا معهما كالجزء منهما، أي ككلمة واحدة على وزن (فَخِذٍ) و(عَلِمَ)، فسكنت اللام على حد التخفيف في أمثالها من المتصل: (فَخْذٍ) و(عَلْمَ)، ويندرج تحت هذ ه العلة علة ثانية هي التخفيف للكسرة بإسكانها؛ فإن الانتقال من الفتح إلى الكسر أثقل من الانتقال من الفتح إلى السكون، لذا فقد قضى جمهور النحاة بأن الغالب هو الإسكان قال ابن هشام: "وإسكانها بعد الْفَاء وَالْوَاو أَكثر من تحريكها"[٣]، ومع تلك العلل وماقضى به جمهور النحاة إلا أن كسرها عند بعضهم بعد واو العطف وفائه جائز جيّد، وهو الأصل فيها [٤]، وقال ابن جني: " هذا لعمري الأصل في لام الأمر: أن تكون مكسورة، إلا أنهم أقروا إسكانها تخفيفًا"[٥]، وسُكِّنت بعد " ثمَّ" العاطفة قياسا على أختيها لكونها حرف عطف مثلهما وإن كان الكسر هو الأكثر عند أكثر النحويين، قال الزجاجي: " فإذا كان قبلها "ثم" فإن الوجه كسر اللام ؛ لأن "ثم" حرف يقوم بنفسه، ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده والواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما، وذلك قولك: ثم ليخرج زيد، ثم ليركب عمرو، والوجه كسر اللام بل لا يجيز البصريون

١ الكتاب ٤/ ١٥٠ – ١٥١ .
٢ . سر صناعة الإعراب ٦٣/٢ .
٣ . مغني اللبيب ١/ ٣٠٠ .
٤ . ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢٧٦/٣ .
٥ . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/ ٣٥٩ .

غيره، وقد أجاز بعض النحويين إسكانها مع "ثم " أيضا حملا على الواو والفاء، وعلى ذلك قرأ بعض القراء ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[١] بالإسكان والكسر أجود لما ذكرت لك من العلة " [٢]، ومن النحويين من حكم بضعف حمل " ثم " على الواو والفاء ؛ لأنه يوقف عليها وتنفرد، قال ابن جني: "فأما قراءة الكسائي وغيره ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾[٣] ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[٤] فمردودة عند أصحابنا؛ وذلك أن "ثم" حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف؛ لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماعٍ، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه؛ فلم يجيزوه " [٥]، وقال ابن يعيش: " فإن جئتَ بـ "ثمَّ " مكانَ الفاء أو الواو، لم تسكن؛ لأنّ "ثُمَّ" ينفصل بنفسه، ويُسْكَت عليه " [٦]، والأولى جواز إسكانها مع " ثم " وإن عُدَّ قليلا قياسًا على الواو والفاء، قال ابن هشام: "وَقد تسكن بعد ثمَّ نَحْو ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [٧]فِي قِرَاءَة الْكُوفِيّين وقالون والبزي، وَفِي ذَلِك رد على من قَالَ إِنَّه خَاص بالشعر"[٨] وقال المرادي: "ويجوز إسكانها بعد "ثم"، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبزي"[٩]

١ . الحج، من الآية : ٢٩ .
٢ . اللامات للزجاجي، ص ٩٣.
٣ . الحج، من الآية : ٢٩.
٤ . الحج، من الآية : ٥ .
٥ . سر صناعة الإعراب ٢/ ٣ .
٦ . شرح المفصل ٥/ ٣١٢ .
٧ . الحج، من الآية : ٢٩.
٨ . مغني اللبيب ١/٣٠٠ .
٩ . الجنى الداني ص ١١٢ .

المبحث الثاني

ضعف عوامل الأفعال والجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين

المطلب الأول

ضعف عوامل الأفعال عند النحويين

مما استقر لدى النحويين ضعف عوامل الأفعال، وأنها أضعف من عوامل الأسماء ؛ وبنوا على ذلك عدم جواز الفصل بينها وبين الفعل، وكذلك عملها مضمرة، قال الزجاجيُّ: " إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال –باتفاق من الجميع – أضعف من عوامل الأسماء"(١)، وقال المبرد: "وأضعفها الجازمة لِأَن الْجَزْم فِي الْأَفْعَال نَظِير الْخَفْض فِي الْأَسْمَاء"(٢)، و قال السيرافي معللًا منع الجزم بعوامل الأفعال مضمرة: "هذا لا يجوز؛ من قبل أنا رأينا عوامل الأفعال ضعيفة لا يجوز حذفها نحو: لن، لم، وأشباه ذلك، فلم يجز أن نضمر اللام ونعملها؛ لضعف ذلك "(٣)، وقال ابن جني معللا منع تقدم المجزوم على جازمه: " ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار وهو أقوى من الجازم– لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه، كان ألّا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر " (٤)، و قال العكبري :" وَقد قاسوا ذَلِك على عوامل الْأَسْمَاء وَهُوَ قياسٌ فَاسد لِأَنَّهَا أقوى من عواملِ الْأَفْعَال " (٥)، و قال السيوطي: " فكما لا يجوز الْفصل بين "إنَّ "واسْمها لا يجوز بين "لن "وأخواتها والْفعْل، بل الْفصْل بين عوامل الْأَفْعال والْأَفْعال أقبح منْه بين

---

١ . اللامات للزجاجي ٩٢ .
٢ . المقتضب ٢ / ١٣٣ .
٣ . شرح الكتاب ١ / ٣٩ .
٤ . الخصائص ٢ / ٣٩٠ .
٥ . اللباب للعكبري ٢/ ٣٢ .

عوامل الْأسماء والأسماء؛ لِأَن عوامل الْأَفْعَال أَضْعَف من عوامل الْأَسْمَاء"[١]، و يؤكد ابن يعيش منع عملها مضمرة بقوله: "وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في "لَمْ" و"لَنْ" ونظائرهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأنّ الأفعال محمولة على الأسماءفي الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع " [٢]، ويؤكد ذلك بقوله :" فكما لا يسوغ حذفُ حرف الجر وإعمالُه في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء؛ لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعفُ منها هذا قولُ أكثرِ النحويين "[٣] إلا أنه وردت شواهد جاءت فيها لام الأمر مضمرة، والفعل مجزوم فاختلفت آراء النحويين حولها، ويمكن بيان ذلك، وعرض أقوالهم وأدلتهم، وما احتجوا به في المطلب التالي .

١ . همع الهوامع ٢ / ٣٦٧ .
٢ . شرح المفصل ٤/ ٢٩٤ .
٣ . شرح المفصل ٥ / ١٤٥ .

المطلب الثاني

الجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين

أولًا: مذهب جمهور النحويين

قَصَر إمام النحاة سيبويه إعمال لام الأمر مضمرة في الضرورة الشعرية فقط، وسيطر رأيه هذا على فكر جمهور النحويين قال سيبويه: " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةٌ، كأنهم شبهوها بـ " أنْ" إذا أعملوها مضمرةً، وقال الشاعر:[١]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شئ تَبالاَ

وإنما أراد: لتفد، وقال متمم بن نويرة [٢]

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى

أراد: ليبك، وقال أحيحة بن الجلاح:[٣]

فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ " [٤]

---

١ . من الوافر، نسب لحسان ابن ثابث وليس في ديوانه، ونسبه بعضهم لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، والتبال سوء العاقبة، وأصله الوبال أبدلت واوه تاء، والشاهد (تَفْدِ نفسَكَ)، والأصل (لتفْدِ نفسك) أضمرت لام الأمر، وجزم بها الفعل مضمرة، وهو من شواهد المقتضب ٢/ ١٣٢، والأصول لابن السراج ٢/ ١٧٥، و اللامات للزجاجي ص ٩٦، وشرح السيرافي ١ / ٤١، و المفصل للزمخشري ص٥١، وشرح التسهيل ٤ / ٦٠، ومغني اللبيب ١ / ٢٩٧، والمساعد ٣ / ١٢٢، والجنى الداني ١١٣ .

٢ . من الطويل، قال السيرافي : " البعوضة: مكان بعينه، قتل فيه أخوه مالك بن نويرةْ وجماعة من بني يربوع، يقول لها: على مثل هؤلاء القوم فاخدشي وجهك، وليبك من كان باكياً على مثلهم " شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ١٠٦، وخمش وجهه يخمِشه خدشه وجرحه، والبيت من شواهد المقتضب ١٣٢/٢، الأصول في النحو ١٥٧/٢، شرح أبيات مغني اللبيب للسيوطي ٤/ ٣٣٩ .

٣ . من الوافر في الأصمعيات ١ / ١٢٠، المعجم المفصل د / إميل بديع يعقوب ٢/ ٤٤٧، شرح الشواهد في أمهات الكتب النحوية، محمد حسن شرَّاب ٣٦٨/١ .

٤ . الكتاب ٣ / ٨ – ٩ .

وقال ابن السراج: " ويجوز حذف هذه اللام في الشعر وتعمل مضمرة، قال متمم بن نويرة:

علَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد: ليبكِ " [1]

وقال الزجاجي: " الشاعر قد يضطر إلى حذف اللام من فعل المأمور المخاطب في لغة من يقول: يا زيد لتذهبْ فيحذفها ويضمرها، ويترك الفعل على بنائه، وعلى ذلك قول الشاعر أنشده سيبويه وغيره :

محمدُ تفدِ نَفْسَك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

فأضمر اللام، وترك الفعل على بنائه كما يوجبه القياس" [2]

ونسب ابن جني هذا القول للفراء فقال: " قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد [3]

من كان لا يزعم أني شاعر فيدنُ مني تنهه المزاجر

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطَرُّ فيه الشاعر فيحذف، قال: فقلت: وما الذى اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدن منى؟ قال: فسأل عنى، فقيل له: المازنى، فأوسع لى، قال أبو الفتح: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في

---

١ . الأصول ٢ / ١٥٧ .

٢ . اللامات ٩٥/١ .

٣ . من مشطور الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٠/١، والإنصاف ٤٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٧١/٣، وشرح التسهيل ٦٠/٤ دنا فلان من فلان يدنو، تريد قرب يقرب، وزجره: منعه، وأراد بالمزاجر الأسباب التي من شأنها أن تمنعه وتنهره وتنهاه، ومحل الاستشهاد من البيت قوله "فيدن مني"، فإن أصله :"فليدن مني" بلام أمر مقترنة بفعل مضارع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، فحذف الراجز لام الأمر وأبقى الفعل المضارع على جزمه الذي كان عليه واللام مقترنة .

الشعر في حال السعة؛ أُنسًا بها، واعتيادًا لها" [١]، وإلى ذلك ذهب ابن السراج [٢]، والسيرافي [٣]، والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن الشجري[٦]، وابن مالك في شرح التسهيل [٧]، وصححه أبوحيان[٨]، واختاره ابن هشام[٩]، والسيوطي [١٠] ونص المرادي على أنه مذهب جمهور النحويين بقوله: " مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة " [١١]، وما ورد في غير الشعر مثل الفعل المضارع ﴿يُقِيمُواْ﴾من قوله تعالى :﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[١٢] فنقل عن سيبويه جزمه بشرط مقدر وليس مجزومًا بلام أمر مقدرة نص على ذلك السمين الحلبي[١٣]

ثانيًا: مذهب المبرد ومن تبعه

صرح المبرد بمنع الجزم بلام الأمر مضمرة في الشعروالنثر، وماورد من ذلك فَوجَّهه توجيها انفرد به معللا المنع، ويظهر ذلك في قوله: " النحويون

---

١ . الخصائص ٣٠٦/٣، وانظر الرواية في الإنصاف للأنباري ٤٤٤/٢.

٢ . ينظر: الأصول ١٥٧/٢ .

٣ . ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٣/ ١٩٧ .

٤ . ينظر: المفصل ٤٥ ١.

٥ . ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢٩٢ .

٦ . ينظر: الأمالي الشجرية ١٥/٢ ١.

٧. ينظر: شرح التسهيل ٥٩/٤ .

٨. ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٦/٤ .

٩. ينظر: مغني اللبيب ٢٩٧/١ .

١٠ . ينظر: همع الهوامع ٥٣٩/٢ .

١١ . ينظر: الجنى الداني ١١٠، وانظر توضيح المقاصد ١٢٦٨/٣.

١٢ . إبراهيم، من الآية : ٣ ١.

١٣ . ينظر: الدر المصون حيث أورد رأي سيبويه ٧/ ١٠٤، و جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١٦/ ١١، و شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٤/٣، شرح الألفية لابن الناظم ١/ ٤٩٢، شرح الألفية للشاطبي ٦/ ٧٠.

يجيزون إِضْمَار هَذِه اللَّام للشاعر إذا اضْطر، يستشهدون على ذَلِك بقول متمم بن نُوَيْرَة:

على مِثلِ أصحابِ البعُوضةِ فاخْمُشي لكِ الوَيلُ حُرَّ الوجهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكى

يُرِيد: أَو ليبك من بَكَى، وَقَول آخر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ؛ ولكن بيت متمم حمل على المعنى ؛ لأنه إذا قال فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك" [1] فحَمْل المبرد بيت متمم بن نويرة على المعنى، وهذا منه غريب[2]، فعطف المضارع على الأمر فانجزم المضارع، ومع أن الأمر عنده مبنيٌّ لا معرب، وليس لام الأمر مقدرة فيه إلا عند الكوفيين[3]، والحمل على المعنى عند المبرد من قبيل الضرورة وهو مفهوم من قوله: " وتقول: ليقم زيد وَيقْعد خَالِد، وينطلق عبد الله؛ لِأَنَّك عطفت على اللَّام وَلَو قلت: قُم ويقعد زيد لم يجز الْجَزْم فِي الْكَلَام، وَلَكِن لَو اضْطر شَاعِر فَحَمله على مَوضِع الأول لِأَنَّهُ مِمَّا كَانَ حَقه اللَّام كَانَ على مَا وصفت لَك "[4].

ثالثًا: مذهب الكوفيين:

نحاة الكوفة يجعلون جميع أفعال الأمر معربة، ويقدّرون لام الأمر مضمرة عاملة للجزم، فأصل " اذهب " عندهم " لتذهب"، فحذفت اللام عندهم تخفيفًا، وتبعها حرف المضارع، ثم اجتلبت همزة الوصل توصُّلاً إلى النطق بالساكن؛ إذ الذال ساكنة، ونحو: " قم " عندهم كذلك إلا أنها لا حاجة إلى

١ . المقتضب ١٣٢/٢ .

٢ . ينظر: النحو العربي د / محمود محمود الدريني ص ٧٤٦.

٣ . ينظر المسألة مفصلة بالتفصيل: الإنصاف ٢ / ٤٣٢، م ٧٢ .

٤ . السابق ٢/ ١٣٢.

همزة الوصل لعدم السكون، قال الفراء مبينًا مذهبهم وعلتهم: "العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا عَلَى الفعل الَّذِي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف فِي قولك: اضربْ، وافرح ؛ لأن الضَّاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء "[1]، و يفسر الأنباري ما استند عليه الكوفيون في قولهم بقوله: " ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة –نحو افعلْ– معربٌ مجزومٌ ...؛ لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: "افْعَلْ" لِتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب "ليَفْعلْ" ...، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، ... فكذلك ههنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال؛ وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها"[2]،، وقد أبطل ابن الأنباري وغيره مذهب الكوفيين، وفصَّلوا القول فيه تفصيلًا بما يغني عن إعادته، والرد على أدلتهم [3].

رابعًا: مذهب الكسائي والزجاج

أجاز الكسائيُّ، وجماعة من النحويين الجزم بلام الأمر مضمرة بعد الأمر بالقول " قُلْ" في اختيار الكلام مثل قوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[4]، فأسقط اللام، وترك ﴿يُقِيمُواْ ﴾ مجزوما لأنه بعد ﴿قُل﴾، وذكر الزجاج أوجها في الآية، وجوز منها ما نسب للكسائي، ويظهر

١ . معاني القرآن ١/ ٤٦٩ .
٢ . الإنصاف ٢/ ٤٣٢ .
٣ . ينظر : الإنصاف: المسألة ٧٢ / ٢ / ٤٣٢ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٩٤ .
٤ . إبراهيم، من الآية : ٣١.

ذلك في قوله: " وفيه غير وجه...، وجائز أن يكون مجزوماً بمعنى اللام إلا أنها أُسْقِطَتْ؛ لأن الأمر قد دل على الغائب بِقُلْ، تقول: قل لزيد لِيَضْربْ عمراً، وَإِنْ شئت قلت: قل لزيْدِ يَضْرِبْ عَمرا، ولا يجوز قل يضرب زَيْد عمرا ههنا بالجزم حتى تقول: ليضرب؛ لأن لام الغائب ليس ههنا منها عوض إذا حذفتها"[١]، ونقل الزمخشريُّ التوجيه في الآية بقوله: " وجوزوا أن يكون يقيموا وينفقوا، بمعنى :ليقيموا ولينفقوا، ويكون هذا هو المقول، قالوا: وإنما جاز حذف اللام، لأنّ الأمر الذي هو قُلْ عوض منه، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداء بحذف اللام، لم يجز"[٢]، ونسبه الرضي للفراء[٣]، وذكر الفخر الرازي، والسمين الحلبي هذا القول مع توجيهات أخرى [٤]، واختار ابن مالك مذهب الكسائي وجعله كثيرًا مطردًا في كلامهم لتقدم الأمر بالقول[٥].

تذييل:

تفسير قولهم: "لأنّ الأمر الذي هو قُلْ عوض منه " عندي أن المعنى أن المخاطب المأمور بـ " قل " مطلوب منه أن يأمر المخاطبين بالصلاة والإنفاق فهو ينقل الأمر عن الآمر الأول، فالكلام بعد الفعل " قل" لا يصلح أن يكون جوابًا لها عندهم ؛ لفساد المعنى عليه .

خامسًا: مذهب بعض النحويين

إذا كان الكسائيُّ ومن معه قصروا جواز إضمار لام الأمر في الاختيار في حالة واحدة وهي تقدم أمر القول خاصة، وقد جعله ابن مالك كثيرا مطردًا، فقد جوز بعض النحويين الحذف بعد قول غير أمر في الاختيار لكن جعلوه قليلا

١ . معاني القرآن ٣/ ١٦٢ .
٢ . الكشاف ٢/ ٥٥٦ .
٣ . ينظر : شرح الكافية ٤/ ٨٥ .
٤ . ينظر: مفاتيح الغيب ١٩ / ٩٥، والدر المصون ١٠٧/١ .
٥ . ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩.

قال ابن مالك: " والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الراجز :[1]

قُلتُ لِبوَّابٍ لَدَيْه دَارُها تِيذَنْ فإنِّي حَمْؤُها وجارُها

أراد: لتيذن فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول: إيذن، وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارًا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول: تيذن إني حموها وجارها"[2]، وتقسيم ابن مالك للحذف على ثلاثة أضرب نقله بعض النحويين، ويظهر أنهم تلقوه بالقبول كالمرادي[3]، وابن عقيل [4]، وناضر الجيش [5]، والسيوطي[6]، وغيرهم[7].

تذييل:

تقسيم ابن مالك في شرح الكافية للجزم بلام الأمر مضمرة على ثلاثة أضرب تقسيمٌ لم يسبق إليه ؛ فلم يقل به أحد قبله ـ فيما أعلم ـ وقد جمع فيه بين مذهب سيبويه والكسائي، فجعل مذهب الكسائي الكثير المطرد في الاختيار، وحكم بالجواز مع القلة في الاختيار بعد قول غير أمر، وقليل مخصوص بالاضطرار وهو مذهب سيبويه، وقد أعجب مذهبُه بعضَ المحدثين فاعتمده[8]؛ والسر – كما يبدو لي – أنه اعتمد في حكمه على السماع؛ حيث

---

١ . من الرجز قائله منصور بن مرثد الأسدي، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ / ٣٣٤، همع الهوامع ٢ / ٥٤٠، المقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٩ ٣٧، والشاهد ذكره ابن مالك .

٢ . شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ – ١٥٧٠ .

٣ . ينظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٩ .

٤ . ينظر : المساعد ٣/ ١٢٣ .

٥ . ينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٠٢ .

٦ . ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٤٠ .

٧ . ينظر: النحو الوافي ٤/ ٤٠٧ .

٨ . ينظر: النحو الوافي ٤/ ٤٠٧ .

وردت آيات قرآنية جاء فيها الفعل المضارع مجزوما بلام الأمر المحذوفة بعد " قُلْ" في شواهد قرآنية، والنوع الثاني استشهد عليه بقول الراجز، والثالث بما ورد من شواهد شعرية، وهذا الجمع بين المذاهب وجعلها مذهبًا واحدا أعطت قيمة للشواهد كلها شعرية ونثرية فلم ينظر للتأول فيها أو يردها، لكن الغريب من ابن مالك أنه اعتمد في الحكم على الضرب الثاني وهو القليل ببيت شعري واحد .

الترجيح بين الآراء

الراجح ما ذهب إليه سيبويه لعدة أمور:

الأول: سيطرة رأيه على فكر النحاة فقالوا بقوله كابن السراج[١]، والزجاجي[٢]، والسيرافي[٣]، وابن جني [٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك في شرح التسهيل[٦]، وأبوحيان[٧]، وابن هشام [٨]، والسيوطي[٩]،قال أبوحيان: " والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافا للمبرد؛ إذ منع ذلك أيضا في الشعر، وخلافا للكسائي؛ إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[١٠] أي: ليقيموا الصلاة، وخلافا لمن

١ . ينظر: الأصول ٢ / ١٧٥ .
٢ . ينظر: اللامات ١/ ٩٥ .
٣ . ينظر: شرح الكتاب ١/ ٣٩ .
٤ . ينظر: الخصائص ٣ / ٣٠٦ .
٥ . ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢٥٣ .
٦ . ينظر : شرح التسهيل ٤/ ٦٠ .
٧ . ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٦/٤
٨ . ينظر: مغني اللبيب ١/ ٥٢٧ .
٩ . ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٤٠ .
١٠ . إبراهيم، من الآية : ٣١.

أجاز ذلك بعد قول غير أمر نحو: قلت لزيد يضرب عمرا، أي: ليضربْ"[1]، ونص الحريري على أنه مذهب البصريين بقوله: " فَهُوَ عِنْد الْبَصرِيين من ضرورات الشّعْر الملجئة إِلَى تَصْحِيح النّظم، وَإِقَامَة الْوَزْن، وَأما قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2]، فَإِنَّمَا جزم " يقيموا " لوُقُوعه موقع جَوَاب الْأَمر الْمَحْذُوف الَّذِي تَقْدِيره لَو ظهر: قل لعبادي الَّذين آمنُوا: أقِيمُوا الصَّلَاة يقيموا وَجَوَاب الْأَمر مجزوم لتلمح معنى الْجَزَاء فِيهِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ:﴿ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ ﴾[3]"[4]، وحكى أبو البركات الأنباري أنه مذهب النحويين بالإجماع بقوله :" هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام، بالإجماع" [5]، و نسبه المرادي إلى جمهور النحويين بقوله :" مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة" [6].

الثاني: أنه يردُّ على المبرد بالشواهد الشعرية التي ترجح مذهب سيبويه ومن تبعه، أما تخريجه لقول متمم بن نُوَيْرَة:

على مِثلِ أصحابِ البعُوضةِ فاخْمُشي لكِ الوَيلُ حُرَّ الوجهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكى

بالعطف على المعنى فهو لا ينكر أنه من الضرورة، فيكون قد خرج من ضرورة إلى ضرورة، وأما قوله في قول الآخر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

---

١ . ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٦.

٢ . إبراهيم، من الآية : ٣١.

٣ . البقرة، من الآية : ٦١.

٤ .درة الغواص: ١٣٦ .

٥. ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٤٤ .

٦ . ينظر : الجنى الداني ١/ ١١٢ .

إنه غير معروف فرُدَّ عليه بقول العيني: " ولكن هو من أبيات الكتاب، أنشده سيبويه، ولو لم يكن محتجًّا به لما أنشده، وكونه مجهولًا عند أبي العباس لا يمنع أن يكون معلومًا عند غيره" [١]

الثالث: ما استدل به الكسائي ومن تبعه على الجواز في النثر مثل قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٢]خرجه النحاة ومعربو القرآن على وجوه أخرى بلغ عددها عند السمين الحلبي سبعة أوجه[٣] .

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك من القول بالجواز مع القلة في الاختيار بعد قول غير أمر في شرح الكافية لم يستشهد عليه إلا بشاهد واحد يمكن حمله على الشذوذ، وقد وافق مذهب سيبويه في شرح التسهيل فقصر الجواز على الضرورة بقوله " ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلافا للكسائي"[٤] و ردَّ ابنه بدر الدين في شرح الألفية ما ذهب إليه في شرح الكافية[٥].

١ . المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠٦.
٢ . إبراهيم، من الآية : ٣١ .
٣ . الدر المصون ٧/ ١٠٤ – ١٠٧ .
٤ . ينظر : شرح التسهيل ٤/ ٦٠ .
٥ . ينظر : شرح الألفية ٤٩٢ .

الخاتمة

من أهم نتائج البحث ما يلي:

- استعمال لام الأمر واردٌ بكثرة شعرًا ونثرًا، لاسيما في القرآن الكريم.
- اختلاف النحويين حول بعض الأحكام المتعلقة بلام الأمر، ووضوح الأرجح في كثير منها .
- كثرة دخول لام الأمر على المضارع المبني للمفعول، والمبني للفاعل المسند للغائب، وقلة دخولها في أمر المتكلم، وأقل منه أمر المخاطب .
- حركة لام الأمر الكسر، وفتحها لغة سليم عند الفراء، ويجوز تسكينها بعدحرفي العطف الواو والفاء، وكسرها بعد " ثم " العاطفة أكثر من إسكانها .
- الأرجح قصر الجزم بلام الأمر مضمرة على الضرورة دون غيرها كماذهب سيبويه، وجمهور النحويين .
- ما استشهد به بعض النحويين على جواز الجزم بلام الأمر مضمرة في الاختيار حمل على أوجه متعددة؛ فضعف التنظير به .

أهم التوصيات:

- يوصي البحث الدارسين والمختصين بما يلي:
- ضرورة التكامل بين النحو وغيره من فروع اللغة، و تحليل وحلِّ المشكلات النحوية والصرفية بالنظرة الشاملة في فروع اللغة على اختلافها .
- أهمية دراسة لام الأمر وما يتعلق بها من أحكام فهما وتطبيقًا ؛ لكثرة ورودها في القرآن الكريم، والشواهد النثرية .
- مراعاة الفروق اللغوية، والأسرار النحوية والبلاغية بين صيغ الأمر الأربعة من جهة، ودخول اللام على أنواع المضارع المبني للمفعول وغيره، وتوجيه الأمر بها للمتكلم والمخاطب من جهة أخرى .

- توجد جهات يدخل الاعتراض على الوجوه المتعددة لشواهد الجزم بلام الأمر مضمرة من جهتها يجب معرفتها، للتميز بين المعنى الصحيح والفاسد منها .

ثبَتُ أهم المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك، ت: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط السابعة، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، محمد بن السري ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري علي بن محمد بن حمزة، ت: محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ط الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط دار الفكر للطباعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي أبو حيان، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ .
- البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثير، ت: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور حسن هنداوي، ط دار القلم – دمشق، ط الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط الأولى، ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط الأولى، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن المرادي، ت: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المرادي المصري، ت: الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق: الدكتور يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت .
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ(ت ٨٦٠هـ)، ت: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، ت: الدكتور محمد علي النجار، المكتبة العلمية بدون .

- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد الحريري البصري، ت: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط الأولى، ١٤١٨-١٩٩٨هـ .
- ديوان امرِئ القيس، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان .
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط الأولي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ط الثانية ١٣٩٣- ١٤١٤ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، ط الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨مـ .
- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الناظم، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولى،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- شرح التسهيل، محمد بن يوسف ناظر الجيش، ت: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك، ت: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد بن عبد المنعم الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)،ت: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،ط الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط الأولى، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧ م .
- شرح طيبة النشر في القراءات، شمس الدين الجزري، ت: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الثانية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط الأولى،١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، ط الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م .
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط أولى .

- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، ط الثانية، دار الفكر–دمشق، ت: مازن المبارك بدون .
- اللباب في علل البناء والإعراب عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط الأولى١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح بن جني، زارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، ت: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر– دمشق دار المدني، جدة، ط الأولى بدون .
- معانى القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة بمصر، ط الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت: الدكتور مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط السادسة، ١٩٨٥م .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري ،ت: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، بدون .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ: شرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود العيني، ت: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .